مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

بيان صادر عن المنظمة حول حركة مؤشرات الأسهم.

٢ / حزيران / ٢٠٢١.

أعاد مجلس المنظمة تأكيده على أهمية ضمان وجود تحول مرن و في الوقت المناسب تجاه وجود مؤشرات أسهم واضحة و معدّلة و منفصلة بعيدة عن لوحة مؤشرات الأسهم للشركات الصناعية الكبرى.

و تعد طريقة العمل الناجحة و السليمة لآلية عمل مؤشرات الأسهم للشركات الهامة الأخرى بصورة منظمة و منضبطة بالأمر الهام و الضروري للاقتصاد العالمي و للأسواق المالية على حد سواء.

و يلاحظ وجود لوحة الكترونية زمنية واضحة لتداولات مؤشرات الشركات الصناعية تحديداً عند ابتدائها و عند نهاية جلسات تداولاتها أيضاً كظاهرة اعتيادية و مألوفة حول العالم.

و تعتبر عملية وجود لوحة تداولات لمؤشرات الأسهم للشركات الصناعية مع خلفية تبين ارتباط هذه التداولات مع العملة العالمية الأكثر انتشاراً الدولار، بالأمر الضروري و البديهي، حيث أن توفير مثل هذه المعلومات يسلهم في المساعدة على توفير المعلومات و البيانات و يساعد الباحث أو المستثمر على تفهم المخاطر المفروضة أمامه و التي تلقي بأعبائها على مستويات الاستقرار المالي، كما و تساعده أينما وجد في توفير نقاط مشتركة و تحليلية متعلقة بما يدور من تداولات للمؤشرات تؤثر مثلاً على عملية تلاحم و انسجام عمل و تكامل الأسواق المالية بعضها مع البعض الآخر، و بالتالي التوصل إلى الثقة من جانب ضمان عامل الحماية للمستثمرين.

و إن هذه البنود الثلاث هي من أساسيات أهداف المنظمة الاستراتيجية التي تعمل جاهدة على توفيرها و ضمانها.

و يساهم ذلك التفصيل و التوضيح و التوقيت و التصنيف المستند إلى خلفية دولية معتمدة أينما وجدت الأسواق المالية في السير تجاه التعزيز الفاعل للأهداف الكامنة و الواضحة للمنظمة في العمل على ضمان حماية المستثمر، و إيجاد الطرق المناسبة و الملائمة لإيجاد الحلول لتأمين فرص ناجحة لحل النزاعات التي قد تنشأ في السوق إضافة إلى التعرف على المخاطر المعروفة و المتكررة الحدوث و بالتالي معالجتها بصورة أسرع و أجدر حال حدوثها.

و بالتالي تعتبر عملية وجود لوحة مؤشرات لتحولات التداولات للشركات المدرجة بصورة منفصلة عن لوحة مؤشرات الشركات الصناعية بالأمر و الأولوية الهامة تنظيمياً.

و يفرض مثل هذا التحول على المساهمين ضمن الأسواق المالية أن يقوموا بخطوات فاعلة تنظيمية تفرض عليهم مثلاً أن يتوقفوا عن إصدار أدوات مالية جديدة لشركات أخرى ضمن لوحات

الشركات الصناعية المالية، ناهيك عن الجهود التي يجب أن تبذل في فصل كافة ما يترتب على ذلك من عقود تداولات، و عقود إرث و انتقال ملكية للأسهم التي تدور بصورة متوالية في الأسواق المالية و الهيئات المالية و كل ذلك بهدف تصنيفي و تنظيمي واضح و عالمي متبع، أينما كنا.

و عند التوصل إلى هذا النوع من التصنيف المنظم يمكن لأصحاب القرار الاستعاضة عن معدلات مؤشرات التداولات للشركات الصناعية عالمياً في العقود الجديدة بأخرى مستندة إلى معدلات العملات الملائمة للبلد موضع البحث و التحديث وفقاً للهيئة المالية المحلية، و بخبرات مجموعات العمل الوطنية و ذلك بصورة منظمة و وفقاً لجداول زمنية مختصرة و برامج عمل وطنية محددة تتوافق مع المطلوب محلياً و المأمول دولياً.

و يجدر بالذكر أن المنظمة تدعم و بقوة ما صدر عن مراقبي المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية من أدلة عمل خلال شهر تشرين الثاني للعام ٢٠٢٠، و خلال شهر آذار للعام ٢٠٢١ . و التي أبرزت أنه خلال أواخر العام ٢٠٢٣ سينتهي العمل بكافة عقود الميراث و انتقال الملكية للشركات الصناعية بالدولار، و سندخل في العمل وفقاً لعقود جديدة تستخدم معدلات التداولات للشركات الصناعية كمرجع رئيسي و ذلك بعد (٣١) الواحد و الثلاثين من شهر كانون الأول للعام ٢٠٢١ و هذا سيساهم في إيجاد السلامة و الأمن المرغوبين و تحديد لمستويات مقبولة من المخاطر.

كما و سيساعد على تشجيع الشركات على التوقف عن دخولها في عقود ملكيات و استثمارات جديدة تستخدم معدلات التداولات للشركات الصناعية بالدولار الأمريكي كمعدل مرجعي حال وضعه موضع التنفيذ، و وفقاً لأقصى تقديرات بحلول (٣١) الواحد و الثلاثين من شهر كانون الأول للعام ٢٠٢١ ، مع إخضاع ذلك لبعض من الاستثناءات خلال عمليات التطبيق و ذلك من أجل دعم عملية التحول المنظمة لمثل هذا النموذج التطبيقي.

و في ضوء عمليات الاستخدام لمؤشرات تداولات الأسهم للشركات الصناعية بالدولار الأمريكي عالمياً، و يشمل ذلك المؤشرات الرقمية لأكثر من (100) مئة شركة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة، و من خلال تطبيقات التداولات على مجموعة واسعة و كبيرة من المنتجات المالية، و لأغراض تمويلية، فإن منظمة (IOSCO) الدولية على معرفة و اطلاع كافيين بأهمية تعزيز الرسائل الموجهة لهذا التحول، و وفقاً لجداول زمنية محددة و على مستوى عالمي.

و بالتالي فإن منظمة (IOSCO) الدولية تشجع كافة المساهمين في الأسواق المالية الدولية على الاستمرار بهذا التوجه.

و سيتم العمل بعقود الاستثمارات و الملكيات للشركات الصناعية حالياً و لغاية نهاية العام ٢٠٢١ ريثما يتم وضع عقود محدثة جديدة موضع التنفيذ و ذلك من أجل ضمان سلامة تعامل أفضل، و تجنباً لمستويات المخاطر المعتدلة التي قد تصاحب الاستمرار في الاستخدام لمثل هذه النماذج من العقود.

و في ضوء الاجتماعات و الاتصالات الجارية و برامج العمل المستقبلية التي تمت عملية اطلاقها للعام ٢٠١٩، نلاحظ أن المنظمة ستستمر في بذل جهودها الرامية إلى إبلاغ المساهمين

المعنيين بخصوص التحول من عملية متابعة المؤشرات للشركات الصناعية إلى عملية اعتماد معدلات بديلة للتداولات تنسجم مع مبادئ منظمة (IOSCO) الدولية، و مؤشرات التداولات المالية.

و قد قام مجلس الاستقرار المالي اليوم بعملية نشر لمجموعة من الوثائق التي توضح التوصيات لشركات القطاع المالي و غير المالي إضافة إلى الهيئات المالية المعنية لتأخذها بعين الاعتبار عند قيامها باعتماد مؤشرات أسهم جديدة.

و ترحب المنظمة بدليل العمل الإضافي هذا الذي سيساهم في توفير عملية دعم للمساهمين في عملية تحولهم بعيداً عن النماذج السابقة لتداولات الشركات الصناعية.

يرجى التفضل بالاطلاع.

دائرة الترجمة. ٢٩ / ٨ / ٢٠٢١ .

ك . ع .